



10 | 1442

منشور رقم 17 / 2020

27 أكتوبر 2020

السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبون
والمندوبون السامون والمندوب العام

الموضوع: تنزيل ورش اللاتمرکز الإداري.

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

وبعد، فكما لا يخفى عليكم، يعتبر ورش اللاتمرکز الإداري أولوية أساسية في الاهتمامات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، كما تجلى ذلك في عدد من توجيهات جلالته، كان آخرها في رسالته السامية الموجهة للمشاركين في المناظرة الأولى حول الجهوية المتقدمة يوم الجمعة 20 دجنبر 2019 بأكادير، والتي جاء فيها "ومن هذا المنطلق، حرصنا في الآونة الأخيرة، على أن تعتمد حكومة جلالتنا، ميثاق اللاتمرکز الإداري، وتعمل على تفعيله على المستوى الجهوي، إدراكا منا بأن اللاتمرکز الإداري سند، لا مناص منه، لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة". كما دعا جلالته في نفس الرسالة إلى "...تعبئة كل الطاقات، والانخراط الفعلي لكافة القطاعات الوزارية في تفعيل الميثاق، عبر التسريع من وتيرة إعداد التصاميم المديرية للاتمرکز الإداري، والتي يجب أن تكون مبنية على نقل فعلي للاختصاصات الوظيفية، والصلاحيات التقريرية إلى المستوى الجهوي".

وبشكل الميثاق الوطني للاتمرکز الإداري، الصادر بموجب المرسوم رقم 2.17.618 بتاريخ 26 دجنبر 2018، رافعة أساسية لإنجاح الجهوية المتقدمة، إذ يؤسس لنظام إداري يوطر العلاقات بين الإدارة المركزية والمصالح اللامركزة من جهة، ويحدد القواعد المنظمة للعلاقات بين المصالح اللامركزة للدولة وبين مختلف الفاعلين على المستوى الترابي من جهة أخرى، وذلك من خلال وضع الآليات التشريعية والتنظيمية الكفيلة بترسيخ الحكامة الترابية الناجعة.

وبعد أن أعدت كافة القطاعات الحكومية المعنية تصاميمها المديرية للاتمرکز الإداري، وتمت المصادقة عليها من قبل اللجنة الوزارية للاتمرکز الإداري، التي أعدت تقريرا حول حصيلة أعمالها، يتعين الآن المرور إلى مرحلة تنزيل مضامين التصاميم المديرية للاتمرکز الإداري، وفق خارطة الطريق التي صادقت عليها اللجنة الوزارية المذكورة، وتضم خارطة الطريق هذه خمسة محاور كالتالي:

- 1- مراجعة تنظيم القطاعات الوزارية؛
 - 2- تقوية وتأهيل الموارد البشرية والمالية مع مراجعة النصوص القانونية لملاءمتها مع التصاميم المديرية للاتمرکز الإداري؛
 - 3- التدقيق في الاختصاصات التي سيتم نقلها إلى المصالح اللاممركزة، إما عن طريق تفويض السلطة أو تفويض الإمضاء؛
 - 4- تقوية آليات التتبع والحكامة بمستوياتها الترابية الثلاثة، كما هو منصوص عليه في مقتضيات الميثاق الوطني؛
 - 5- مواكبة ورش اللاتمرکز الإداري ببرنامج وطني للتكوين والتواصل.
ومن أجل تفعيل وحسن تنزيل خارطة الطريق هذه، أدعو كافة القطاعات الحكومية إلى الحرص على ما يلي:
- 1- السهر على تنفيذ التصاميم المديرية للاتمرکز الإداري كما صادقت عليها اللجنة الوزارية للاتمرکز الإداري، مع مراجعتها وتحيينها؛
 - 2- حصر النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لتنفيذ مضامين الميثاق الوطني للاتمرکز الإداري، ومراجعتها وفق برمجة زمنية مدققة، بتنسيق وثيق مع الأمانة العامة للحكومة؛
 - 3- جرد اختصاصات القطاعات الوزارية وتدقيقها، ولاسيما تلك المتعلقة بمجال الاستثمار، حسب مستوى تنفيذها مركزيا وجهويا، وعلى مستوى العمالة أو الإقليم، وكذا بالنسبة للمؤسسات العمومية التابعة لوصايتها؛
 - 4- مراجعة كافة الوزارات المعنية للمناظير الهيكلية المتعلقة بتنظيم مصالحها المركزية واللاممركزة، وملاءمتها مع مضامين التصاميم المديرية للاتمرکز الإداري مع الأخذ بعين الاعتبار إحداث التمثيليات المشتركة؛
 - 5- إعداد التقارير المتعلقة بتقييم تنفيذ التصاميم المديرية، وتقييم أداء المصالح اللاممركزة، واقتراح التدابير اللازمة لتعزيز اللاتمرکز الإداري؛

6- إعداد الإطار التعاقدى بين السلطات الحكومية وولاية الجهات ورؤساء التمثيليات الإدارية الجهوية المعنية لتنزيل التصاميم المديرية للاتمركز الإداري على المستوى الجهوي؛

7- تقوية القدرات، لا سيما فيما يتعلق بتدبير الموارد المالية والبشرية وأنظمة المعلومات على مستوى المجالات اللامركزية.

وإذ لا يخفى عليكم أن إنجاح هذا الورش الاستراتيجي يقتضي التفاعل الإيجابي والانخراط التام لكافة القطاعات الوزارية والمصالح المعنية من أجل ترسيخ إدارة لامركزية قوية، وتدعيم منظومة حكامه جيدة على المستوى الترابي، فإنني أهيب بكم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والحرص على إعطاء تعليماتكم الى المصالح المختصة التابعة لكم قصد العمل على تطبيق التوجيهات الواردة في هذا المنشور.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة
سعد الدين العثماني